السياسة الخارجية العُمانية تجاه أمن منطقة الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٢٠)

إعداد

محمد بن سعيد بن محمد المحاربي

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

٢٠٢٢م

السياسة الخارجية العُمانية تجاه أمن منطقة الخليج العربي (١٩٩٠-٢٠٢٠)

إعداد

محمد بن سعيد بن محمد المحاربي

بحث متطلب مقدم لنيل درجة الدكتوراه في العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

عبد الحميد أبوسليمان كلية معارف الوحي والعلوم الإنسانية

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

يناير ٢٠٢٢م

ملخص البحث

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على السياسة الخارجية العمانية، وإبراز أهم مميزاتها التي أتاحت لها فرصة بناء اقتصاد قوي ومتماسك، وانتهاج سياسة خارجية متميزة اتسمت بالاستقلالية والبرغماتية والحياد، وكذلك من أهداف الدراسة التعرف على سياسة سلطنة عمان الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي بصفه عامة، وأمن المنطقة بشكل خاص، خلال الفترة ما بين (١٩٩٠-٢٠٢٠). وقد اعتمدت الدراسة في منهجيتها العلمية وتحليلها للبيانات الأسلوب الكيفي (النوعي) والمنهج الوصفي التحليلي، على نحو يخدم أهداف الدراسة العلمية والعملية بشكل أكاديمي ممنهج، ويجيب على المشكلة الاساسية التي فرضتها الدراسة. والتي تتمثل في تحديد ماهية المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي وأمنها الاقليمي. وتناولت الدراسة بالبحث والتحليل أهم التحديات والعوامل الداخلية والخارجية التي واجهتها، ثم دور هذه التحديات في تشكُّل هذه السياسة تجاه أمن منطقة الخليج. وتوصلت الدراسة إلى أن استراتيجية السلطنة كانت ناجحة ومتميزة في سياساتها الخارجية تجاه منطقة الخليج العربي خلال الفترة موضوع البحث، وجاءت أهم نتائج الدرسة متمثلة في أن السياسة الخارجية العمانية كانت واقعية في تعاملها مع قضايا وأزمات المنطقة، وكانت تنطلق في ذلك من المصلحة الوطنية، وأن أهم العوامل والتحديات الإقليمية التي أثرت في توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه أمن منطقة الخليج خلال هذه الفترة تمثلت في عامل الهاجس الأمني، وعامل العلاقة مع إيران، وعامل الاختلافات داخل منظومة مجلس التعاون، وانعدام الرؤية الموحدة، وعامل الخوف من الهيمنة السعودية، وأخيرًا عامل ثورات الربيع العربي. وقد أوصت الدراسة بضرورة الحفاظ على ثوابت السياسة الخارجية العمانية التي وضع أسسها السلطان الراحل قابوس بن سعيد، والتي تقوم على التوازن والواقعية والموضوعية والحياد.وكذلك ضرورة التعامل مع التحديات الاستراتيجية التي تتعرض لها بيئة الأمن الإقليمي الخليجي، من خلال العمل على توفير مستلزمات التكامل الإقليمي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وإيجاد آليات وقواعد تعزز التعاون والعمل المشترك، بما يزيد من قدرتها على الحد من التدخلات الخارجية، وفتح حوار استرايجي من أجل تعزيز الأمن والسلام والاستقرار، وهذا الدور ينبغي أن يضطلع به مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وبمبادرة من الحكومة العمانية ورعايتها.

ABSTRACT

The study aims to highlight Omani foreign policy and its most important features. These important features provided the opportunity to build a strong and cohesive economy and pursue a coherent foreign policy that was characterized by independence, pragmatism and impartiality. The objectives of the study are to identify the foreign policy of the Sultanate of Oman towards the Arab Gulf region in general and the security of the region in particular during the period (1990-2020). In terms of methodology and data analysis, the study relied on the qualitative method and the analytical descriptive approach. This serves the objectives of the study, and answers the main research problem of the study, which is to determine the nature of the internal and external variables that affected the orientations of Oman's foreign affairs towards the Arab Gulf region and its regional security. The study dealt with research and analysis of the most important challenges and internal and external factors that it faced. It dwelt on the role of these challenges in the formation of this policy towards the security of the Gulf region. The Omani foreign policy was realistic in its dealings with the region's issues and crises, and it was based on the national interest. The most important regional factors and challenges that affected the orientations of Omani foreign policy towards the security of the Gulf region during this period were the security concern, the relationship with Iran, the differences within the GCC system, the lack of a unified vision among the member states, the fear of Saudi hegemony, and finally the impact of the Arab Spring revolutions. The study recommended the need to preserve the constants of the Omani foreign policy that were established by the late Sultan Qaboos bin Said, which were based on realism, objectivity and impartiality. The GCC should seek to find mechanisms and rules that enhance cooperation and joint action, increasing its ability to limit external interference, and open a strategic dialogue among its members in order to enhance security, peace and stability. This role should be played by the GCC, however the initiative should be spearheaded by the Omani government under its new leadership.

APPROVAL PAGE

The thesis of Mohammed Said Mohammed Al-Maharbi has been approved by the following:

_____
El Fatih Abdullahi AbdelSalam
Supervisor

_____
Abdul Hamid Mohamed Ali Zaroum
Co- Supervisor

_____
Abdulwahed Jalal Nori
Internal Examiner

_____
Abdelatif M. Elboni
External Examiner

_____
Garoot Suleiman Eissa
External Examiner

_____
Ismaiel Hassanien Ahmed Mohammed
Chairman

DECLARATION

I hereby declare that this thesis is the result of my own investigations, except where otherwise stated. I also declare that it has not been previously or concurrently submitted as a whole for any other degrees at IIUM or other institutions.

Mohammed Said Mohammed Al-Maharbi.

Signature:…...……. Date: ……..……..……

الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠٢٢م محفوظة لـ: **محمد بن سعيد بن محمد المحاربي**

السياسة الخارجية العُمانية تجاه أمن منطقة الخليج العربي
(١٩٩٠-٢٠٢٠)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل وبأي صورة (آليةً كانت أو إلكترونيةً أو غيرها)، بما في ذلك الاستنساخ أو التسجيل، من دون إذن مكتوب من الباحث إلا في الحالات الآتية:

١- يمكن للآخرين اقتباس أي مادة من هذا البحث غير المنشور في كتابتهم بشرط الاعتراف بفضل صاحب النص المقتبس، وتوثيق النص بصورة مناسبة.

٢- يكون للجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ومكتبتها حق الاستنساخ (بشكل الطبع أو بصورة آلية)؛ لأغراض مؤسساتية وتعليمية، ولكن ليس لأغراض البيع العام.

٣- يكون لمكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا حق استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات ومراكز البحوث الأخرى.

٤- سيزود الباحث مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا بعنوانه، مع إعلامها عند تغير العنوان.

٥- سيتم الاتصال بالباحث لغرض الحصول على موافقته على استنساخ هذا البحث غير المنشور للأفراد من خلال عنوانه البريدي أو الإلكتروني المتوفر في المكتبة. وإذا لم يجب الباحث خلال عشرة أسابيع من تاريخ الرسالة الموجهة إليه؛ ستقوم مكتبة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا باستخدام حقها في تزويد المطالبين به.

أكد هذا الإقرار: محمد بن سعيد بن محمد المحاربي

التوقيع:..... التاريخ: .....

باسم الخالق الذي أضاء الكون بنوره البهي، وحده أعبده، وله وحده أسجد خاشعًا شاكرًا لنعمته وفضله

أهدي هذا البحث

إلى من جرعا الكأس فارغًا ليسقياني قطرة حب.. إلى من كَلَّتْ أناملهما ليقدّما لي لحظة سعادة.. إلى من حصدا الأشواك عن دربي ليمهدا لي طريق العلم.. إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى نسمة الحياة وسر الوجود (أمي الغالية)...إلى القلب الكبير الطيب الحنون (والدي الحبيب رحمه الله).

وإلى القلوب الطاهرة الرقيقة، والنفوس البريئة ورياحين حياتي (زوجتي وأبنائي)

وإلى كل من ساعدني في إتمام دراستي هذه...

والآن

تتفتح الأشرعة وترفع المرساة؛ لتنطلق السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو بحر الحياة... وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات .. ذكريات الإخوة البعيدة، إلى الذين أحببتهم... أصدقائي الذين بذلوا كل جهد وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة.

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَأَذَّنَ رَبُّكُمْ لَئِن شَكَرْتُمْ لأَزِيدَنَّكُمْ وَلَئِن كَفَرْتُمْ إِنَّ عَذَابِي لَشَدِيدٌ﴾ [سورة إبراهيم: ٧]، وقال النبي (صلى الله عليه وسلم): «من صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئونه فادعوا له، حتى تروا أن قد كافأتموه» [أخرجه أحمد في مسنده، والبخاري في الأدب المفرد، والنسائي في سننه].

أتقدّم بوافر الشكر وعظيم الامتنان لأسرة الجامعة؛ ردًّا لجميل ذلك الجهد الكبير والعمل المتميز الذي قاموا به، وأخص بالشكر **الأستاذ الدكتور**/ الفاتح عبد الله عبد السلام؛ لإشرافه وتحمله المشاق، حتى في أوقاته الخاصة، ليخرج هذا البحث بالشكل الذي ترونه، وشكري وتقديري **للدكتور**/ عبدالحميد محمد علي زرؤم (المشرف الثاني).

وختامًا أسأل الله أن يجزي الجميع عني أحسن الجزاء، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

الباحث

فهرس محتويات البحث

ملخص البحث:..... ب

ملخص البحث بالإنجليزية: ..... ج

صفحة القبول: ..... د

صفحة التصريح: ..... هـ

إقرار بحقوق الطبع: ..... و

الإهداء: ..... ز

الشكر والتقدير: ..... ح

فهرس محتويات البحث: ..... ط

الفصل الأول – خطة البحث، وهيكله العام:..... ١

مقدمة:..... ١

مشكلة البحث: ٤

أسئلة البحث:..... ٤

أهداف البحث: ٥

أهمية البحث: ٥

الدراسات السابقة:..... ٧

مستخلص الدراسات السابقة في البحث:..... ١٣

الإطار النظري للدراسة Theoretical Framework:..... ١٦

منهجية البحث: ١٩

النطاق الزمني والمكاني للبحث: ٢١

مصطلحات الدراسة:..... ٢٢

أسئلة المقابلة: ٢٤

الفصل الثاني – صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للسلطنة: ٢٦

تمهيد: ٢٦

المبحث الأول – القيم الحاكمة: ٢٦

المبحث الثاني – البيئة الإجرائية: ٣٦

المبحث الثالث – مؤسسات صنع القرار: ٤٨

المبحث الرابع – أدوات تنفيذ السياسة الخارجية للسلطنة: ٦١

الفصل الثالث – مراحل تطور السياسة الخارجية العُمانية: ٧٥

تمهيد: ٧٥

المبحث الأول – الحرب في إقليم ظفار، وتأثيرها على السياسة الخارجية العُمانية: ١٩٦٥-١٩٧٥م ٧٦

المبحث الثاني – السياسة الخارجية العُمانية في الفترة بين ١٩٧٦-١٩٨٨م: ٩٣٠

المبحث الثالث – السياسة الخارجية العُمانية بعد إنشاء مجلس التعاون الخليجي: ١٠٤

الفصل الرابع – السياسة الخارجية العُمانية، وأمن الخليج العربي: ١١٩

تمهيد: ١١٩

المبحث الأول – أهم أزمات الخليج العربي: ١١٩

المبحث الثاني – مواقف السياسة الخارجية العمانية تجاه قضايا و أزمات الخليج: ١٣١

المبحث الثالث – الخلافات الخليجية ومدى تأثيرها في أمن الخليج: ١٤٧

الفصل الخامس – السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي في ظل التحديات الداخلية والخارجية: ١٦٥

تمهيد: ١٦٥

المبحث الأول – التحديات الداخلية ودورها في تشكل السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج العربي: ١٦٧

المبحث الثاني – التحديات الخارجية ودورها في توجهات السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج العربي: ١٨٣

المبحث الثالث – السياسة الخارجية العُمانية، وأثرها على العلاقة مع دول الخليج: ٢٠٣

الفصل السادس: مستقبل السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج في ظل القيادة الجديدة للسلطان هيثم بن طارق: ٢١٧

تمهيد: ٢١٧

المبحث الأول – الانتقال السلمي والسريع للسلطة، ودوره في تقليل المخاطر السياسية، وتأثيره على توجهات السياسة الخارجية المستقبلية: ٢١٩

المبحث الثاني – السياسة الخارجية العُمانية تجاه منطقة الخليج على ضوء خطابات السلطان هيثم بن طارق بعد توليه مقاليد الحكم: ٢٣٥

المبحث الثالث – السياسة الخارجية العمانية تجاه منطقة الخليج في عهد السلطان هيثم، آفاق التطور وعوامل الاستمرار: ٢٥٠

الخاتمة: ٢٦٥

نتائج البحث: ٢٦٧

التوصيات: ٢٦٩

قائمة المصادر والمراجع: ٢٧١
الكتب: ٢٧١
المجلات والدوريات المحكمة: ٢٨٣
الرسائل الجامعية: ٢٨٦
المؤتمرات: ٢٨٨
الخطابات: ٢٨٩
الصحف والمواقع الإلكترونية: ٢٩٠
المقابلات: ٢٩٦
التقارير والمواد والوثائق: ٢٩٦
المراجع الأجنبية: ٢٩٩

الفصـــل الأول
خطــة البحــث، وهيكلــه العــام

مقدمـــة:

تظهـر السياسـة الخارجيـة لأي دولـة مـن خـلال طبيعـة العلاقـات الـتي تقيمهـا مـع محيطهـا الخارجي، في إطار تحالفات إقليمية ودولية تعاونية وتكاملية، كما أن ما تقوم عليه السياسة الخارجية للدول في توجهاتها يأتي نتاج تأثير مجموعة من العوامل والمتغيرات المؤثرة والـمُشكِّلة لطبيعة هذه السياسة الخارجية، ودورها ضمن بيئتها الخارجية؛ تبعًا لما تقتضيه طبيعة المتغيرات والظروف المحيطة والمحددة لأولويات وأهداف السياسة الخارجية إقليميًّا ودوليًّا.

ولعل أبرز نطاقات وموضوعات الاهتمام في السياسة الخارجية يذهب نحو الجوار الإقليمـي الـذي تقـع في إطـاره، وارتبـاط تلـك الاهتمامـات بمسـائل تحقيـق وحفـظ الأمـن والاستقرار الإقليمي؛ لأنها لا يمكن أن تحفظ أمنها واستقرارها الداخلي بمعزل عن الإقليم المحيط للدولـة. وبالنظـر إلى الحالـة الإقليميـة الخليجيـة، وأدوار الفعـل والتـأثير في سياسـاتها الخارجية، والاهتمام الإقليمي لتلك السياسات في حفظ أمن واستقرار الخليج؛ فإن ما تقتضيه المصلحة الإقليمية هو إيجاد مساحات أوسع من التقارب والتوافق في سياساتها تجاه القضايا والتحديات والأخطار الإقليمية؛ وذلك لما تتميز به منطقة الخليج من موقع استراتيجي مهم في العالم، وثروات نفطية هائلة؛ إذ تحتل منطقة الخليج العربي المراكز الأولى على مستوى العالم من حيث إنتاج النفط والغاز الطبيعي، ومن حيث وجود احتياطات النفط الخام.

وهناك تشابه كبير بين دول منطقة الخليج العربي – موضوع دراسة هذا البحث – من حيث الموقع والبيئة الصحراوية و الساحلية؛ مما سهل التنقل والاتصال بين سكان المنطقة، وأدى إلى ترابطهم منذ زمن بعيد، وجمعتهم منذ القدم المصاهرات والأحلاف، فالمنطقة تتشابه بشكل كبير في تركيبتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وفي بنائها الثقافي والقِيَمِي، فأصول سكان منطقة الخليج ترجع إلى القبائل التي عاشت في أنحاء شبه الجزيرة العربية، كما جمعت بينهم تبادل المنافع التجارية، ومن هنا نجد قوة العلاقات بين بلدان منطقة الخليج في

إطار الوحدة الروحية الإسلامية، والوحدة الجغرافية، ووحدة التجربة التاريخية، والوحدة الاجتماعية، والمنافع التجارية، وهو ما دعا قادة دول المنطقة إلى العمل الموحّد، وتأسيس مجلس التعاون الخليجي.

ومع هذا فإنّ هناك اختلافات كثيرة بين دول المنطقة – وخاصةً بين سلطنة عمان وباقي دول الخليج العربي – تتعلق بأمن المنطقة، التباين واضح في السياسات والمواقف، ولا سيما رفض عُمان الاتحاد الخليجي، وعلاقاتُها مع إيران، وموقفها من الأزمة اليمنية والسورية، وتفردها في سياساتها الداخلية وعلاقاتها الخارجية، وهو ما تنوي الدراسة الكشف عنه بتفصيل.

إلا أن هناك تحركات وجهودًا مكثفةً للتعاون الخليجي، لا سيما على الأصعدة الأمنية والعسكرية والاقتصادية، وهناك حرص من قبل دول الخليج على البقاء ضمن إطار مجلس التعاون الذي يجمعهم جميعًا في ظل العلاقة الاستراتيجية التي تجمع دول الخليج بعضها ببعض.

ويأتي تمايز السياسة الخارجية العمانية من بين دول الإقليم الخليجي من خلال مواقفها التوافقية، وتضييق مساحة الشقاق والتنازع، والابتعاد عن كل ما يعكر صفو العلاقات مع الأشقاء، فقد حرصت السياسة الخارجية العمانية على البقاء بعيدًا عن الانخراط في قضايا الصراع التي قد تعتبرها بعض الدول الإقليمية مُهَدِّدَاتٍ لأمن الخليج، وكانت في مواقفها تعبر عن استقلالها في قرارها السياسي، الذي يغلب عليه عدم التبعية لأي جهة، ويظهر هذا بجلاء من خلال مواقفها الأخيرة تجاه الصراع في اليمن، وعدم المشاركة العسكرية في عاصفة الحزم، وكذلك مواقفها المستقلة تجاه الملف السوري والعراقي والليبي، إضافةً إلى تفرد موقفها واستقلاله تجاه الصراع الخليجي الإيراني والأزمة القطرية الخليجية.

وقد برزت السياسة الخارجية العُمانية الحديثة بشكل جلي وواضح عندما تولى السلطان قابوس مقاليد الحكم في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠م، حيث يعدُّ السلطان قابوس – بوصفه الحاكم الثامن لعُمان في التسلسل المباشر لأسرة آل بوسعيد، التي أسسها الإمام أحمد

بن سعيد في عام ١٧٤١م[١] – صاحب رؤية حكيمة ونظرة سديدة؛ فقد عمل السلطان قابوس على إحداث تغيير في السياسة الخارجية العمانية، من خلال فرض سياسة جديدة للسلطنة بالتفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي بشكل يعكس مكانة الدولة، وثقلها الجغرافي والسكاني و الامني في الخليج.

ومع ارتفاع حدة التهديدات الأمنية ومخاطرها التي تحيط بالإقليم، وتصاعد حِدّة الصراعات المحيطة به (اليمن، سوريا، العراق)، وكذلك الخلافات الخليجية – الخليجية، والتي تهدد مدى إمكانية تماسك واستمرارية التنظيم الإقليمي لدول الإقليم (مجلس التعاون الخليجي)؛ كان على سلطنة عمان سلوك سياسة خارجية مستقلة تحفظ توازن القوى في المنطقة وتتبع صوت العقل، حيث تشكل تلك العوامل – في مجملها – تهديدات حاضرة ومستقبلية على أمن الخليج واستقراره، خاصةً بعد احتلال العراق لدولة الكويت سنة ١٩٩٠م، وهو ما أسفر عن إشكالات كبرى داخل المنطقة الخليجية، كانت لها انعكاساتها على سياسات وتحركات دول الخليج، سواءً على مستوى الدولة أو على مستوى المنظمات الإقليمية. وقد كان لسلطنة عمان دورٌ بارزٌ في محاولة تضييق هوة الخلاف، ونجحت إلى حدٍّ ما في التوفيق بين الاطراف المتحاربة، وفي تضميد الجراح بعد تسعة أشهر من قطع العلاقات الدبلوماسية بينهما[٢]. وتوجت جهود سلطنة عُمان في لـمِّ الشمل في كثير من الاحيان، واستطاعت إعادة العلاقات الخليجية – الخليجية عام ٢٠١٤م؛ لأن في القطيعة بين الاشقاء تهديدًا لاستقرار منظومة دول الخليج التي تم إنشاؤها للتعاون بين هذه الدول ضدَّ الأخطار الأمنية المحدقة بالمنطقة.

ولكن رغم الجهود التي بُذلت لأجل عدم شقِّ الصف الخليجي، فقد باءت بالفشل في بعض الأحيان؛ بسبب عدم استجابة الأطراف الأخرى لصوت العقل، وبسبب هذا سادت عملية فقدان الثقة، خاصةً عندما حاولت دول بعينها التدخل في شؤون عمان

---

[١] سعد أبو دية، **السياسات الخارجية العمانية في عهد جلالة السلطان قابوس (١٩٧٠–١٩٩٨م) ـ دراسة في عقائد صانع القرار العُماني**، (عمان: دار البشير، ط١، ١٩٩٨م)، ص٣٣.

[٢] المرجع نفسه.

الداخلية؛ مما أضعف علاقاتها بهذه الدول، مقارنةً بما كان عليه الحال منذ قيام مجلس التعاون الخليجي عام ١٩٨١م[٣].

مشكلة البحث

اتسمت السياسة الخارجية العمانية بالتفاعل تجاه القضايا العربية عمومًا، وأمن منطقة الخليج العربي على وجه الخصوص، إلا أن هذا التفاعل قد تأثر بمحددات داخلية وخارجية لعبت بشكل مباشر أو غير مباشر في تحديد مدى هذا التفاعل، والآلية أو الأسلوب الذي تمت به صياغة السياسة الخارجية العُمانية تجاه أمن منطقة الخليج العربي، وعليه؛ فإن مشكلة هذا البحث تتمثل في تحديد ماهية المتغيرات الداخلية والخارجية التي أثرت في توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه أمن منطقة الخليج العربي.

ويمكن للباحث اختصار المشكلة بالسؤال الرئيسي الآتي: **ما العوامل الداخلية والخارجية التى أثرت في سياسة سلطنة عُمان الخارجية تجاه أمن الخليج العربي خلال الفترة بين عامي ١٩٩٠-٢٠٢٠؟ وما مدى تأثير الأزمات والمتغيرات الاقليمية في توجهات السياسة الخارجية العُمانية خلال هذه الفترة؟ وما مستقبلها بعد وفاة السلطان قابوس بن سعيد وتولي القيادة من قبل السلطان هيثم بن طارق؟**

أسئلة البحث

في ظل إشكالية البحث المذكورة أعلاه، تعتزم هذه الدراسة الإجابة على الأسئلة الآتية:

١. ما العوامل الداخلية والخارجية التى أثرت في سياسة عُمان الخارجية تجاه أمن الخليج العربي خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠م؟
٢. كيف أثرت المتغييرات الداخلية والخارجية على توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه أمن الخليج العربي؟

[٣] مركز إدراك للدراسات والاستشارات، السياسة الخارجية الكويتية وفرصها في رأب الصدع الخليجي، ٢٠١٧م، ص٤.

٣. كيف يمكن لسلطنة عُمان أن تحافظ على سياستها الخارجية تجاه أمن منطقة الخليج العربي في ظل وجود العديد من التحديات الحالية والمستقبلية؟

أهداف البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الآتي:

١. تتبع الأحداث التاريخية والمتغيرات الجديدة في أمن منطقة الخليج خلال الفترة ١٩٩٠-٢٠٢٠م، وكيفية تأثيرها على توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه أمن الخليج العربي.
٢. توضيح العوامل الداخلية والخارجية التي أثرت في سياسة عُمان الخارجية تجاه أمن الخليج العربي خلال الفتره ١٩٩٠- ٢٠٢٠م.
٣. بيان العوامل التي يمكن أن تساعد متخذي القرار في المحافظة على سياسة سلطنة عُمان الخارجية تجاه أمن الخليج العربي في ظل وجود العديد من التحديات في الوقت الحاضر وفي المستقبل.

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث فيما يأتي:

١. هدف هذه الدراسة هو التعرف على السياسة الخارجية العمانية تجاه أمن دول الخليج العربي خلال السنوات ١٩٩٠-٢٠٢٠م، وهي الفترة التي شهدت تطورات داخلية وخارجية، وكان لها وقعها على تشكل السياسة الخارجية العمانية تجاه أمن منطقة الخليج.
٢. اهتمام هذا البحث بتتبع الأحداث التاريخية والمعاصرة، وتوضيح مدى تأثير هذه الاحداث على توجهات سياسة عُمان الخارجية تجاه أمن منطقة الخليج؛ خاصةً أن توجهات السياسة الخارجية للسلطنة تعتبر غير مسبوقة من حيث المواقف السياسية المتوازنة، والمعروفة بالاستقلالية والحياد الإيجابي، ودعم

الاستقرار الإقليمي؛ فالسياسة العمانية تجاه أمن دول الخليج متشعّبة، وقد مرت بمراحل عديدة وتطورات فريدة، ولها انعكاساتها في المستقبل البعيد.

٣. تفرد سياسة سلطنة عُمان الخارجية، وتميزها، واستقلاليتها، وحياديتها الإيجابية، ومحاولاتها التوفيق بين الفرقاء و المحافظة على أمن المنطقة ، ولعب دور الوسيط بين الأطراف المتنازعة، واتباع سياسة خارجية ثابتة ومتوازنة.

٤. السياسة الخارجية العمانية تعتبر أنموذجًا يحتذى في بناء العلاقات الدولية، التي تقوم على أساس مبدأ التعاون بالمثل، وإعمال الأعراف والعادات والتقاليد التي تحقق المصلحة المشتركة و الأمن للجميع.

٥. الأحداث السياسية الجسيمة التي شهدتها منطقة الخليج، والمواقف التي اختارتها سلطنة عمان جديرة بالدراسة والتحليل؛ ولذلك فإن هذه الدراسة تعدّ دراسة تحليلية، سوف تساعد على معرفة تطور السياسة الخارجية لعُمان، ثم تحليلها وتفسيرها ضمن سياقها التاريخي؛ لتعزيز حالة التقارب بين دول الخليج، وخدمة شعوبها، والحفاظ على أمنها واستقرارها.

٦. على الرغم من أن السياسة الخارجية العُمانية تجاه أمن دول الخليج تعود لعقودٍ مضت؛ إلا أن الدراسة حول هذا الموضوع ما تزال في مهدها، ولم يتم تناولها بشكلٍ وافٍ، فعلى الرغم من وجود عدد من الدراسات والمنشورات التي فحصت سياسة عُمان الخارجية بشكل عام؛ إلا أنه يلاحظ وجود نقص في الدراسات حول السياسة الخارجية العمانية من جهة المنظور العماني، وبيان التحديات الأمنية التي تجابه المنطقة؛ لذا تعتزم الدراسة تقديم تفسير ومساهمة عملية لمشكلة البحث.

٧. صُمِّمَتْ هذه الدراسة لتقدم أمثلة عن القضايا والأحداث في منطقة الخليج العربي، ومدى تأثيرها على تطور السياسة الخارجية العُمانية تجاه محيطها؛ فالدراسة مفيدة لصانعي السياسات في منطقة الخليج العربي، والباحثين في مجال العلاقات الدولية والأمنية، والمنظمات غير الحكومية والوكالات الأخرى؛ في فهم أدوار وتأثيرات القضايا والأحداث في المنطقة على توجهات السياسة

الخارجية العُمانية في الفتره المحددة لهذا البحث، كما يمكن لدول المنطقة الاستفادة من نتائج هذه الدراسة؛ لأنها المعنية بالدراسة، ويمكن الاستفادة منها في إيجاد طرق أو حلول أو استراتيجيات من شأنها أن تطور أجندات دول المنطقة؛ من أجل المساهمة في تطوير السياسات الخارجية الامنية لدول المنطقة، وقد تكون بعض النتائج المذكورة في هذه الدراسة ذات صلة أيضًا بالبلدان الأخرى التي تواجه ظروفًا مماثلةً، من حيث المساهمات النظرية، كما تسهم هذه الدراسة، إلى حد كبير، في الأدبيات ذات الصلة.

٨. سوف تطرح هذه الدراسة قضايا ومعالجات وخطة عمل لإصلاحات طويلة الأمد للسياسة الخارجية العمانية تجاه أمن منطقة الخليج العربي في الفترة القادمة.

الدراسات السابقة

لقد كان اختيار موضوع (السياسة الخارجية العمانية تجاه أمن منطقة الخليج العربي) بعد البحث والتدقيق والاطلاع ومراجعة فهارس الرسائل العلمية في مكتبة الجامعة الاسلامية وغيرها، والتأكد من عدم الكتابة فيه على هذا النحو، إضافة إلى الرغبة الشخصية المتطلعة للكتابة في هذا الموضوع؛ لما له من أهمية يستحق منا البحث والتدقيق، وسيحاول الباحث معالجته اعتمادًا على بعض الدراسات السابقة في هذا المجال رغم قلتها؛ إذ إنه لا يمكن لأي باحث تقديم دراسة دون الاعتماد والارتكاز على أدبيات سابقة تصب في نفس المجال، وهي كثيرة، ولكن تم اختيار بعض الأدبيات التي لها صلة وعلاقة مباشرة بالموضوع.

هذه الدراسة استفادت مما يمكن تسميته بالتراكم العلمي؛ نتيجة إسهامات عدد كبير من الكتاب والباحثين الذين تصدوا لدراسة موضوع السياسة الخارجية العمانية قديمًا وحديثًا، وفي الحقيقة، تعددت الدراسات التي تناولت أو أشارت إلى موضوع السياسة الخارجية العمانية وتطورها وخصائصها ومميزاتها. وفي محاولة لذكر أهمها سنسعى لبيان موضوعاتها، وأهم نتائجها، وتقديم التحليل النقدي لها، ثم بيان السياق الموضوعي والزمني الذي جاء به هذا البحث.

وفيما يأتي استعراض لهذه الدراسات، مرتبةً من الأقدم إلى الأحدث:

دراسة نصرة البستكي، **أمن الخليج: من غزو الكويت الى غزو العراق**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، (ب ن)، ط١، ٢٠٠٣م. ترى الكاتبة أن أمن الخليج يجب أن تكون النظرة إليه جماعية، وفيها اتفاق بين دول الخليج العربي؛ لذا جاءت دراستها متناولةً لمواضيع متعددة، أهمها: كيفية المحافظة على أمن الخليج بعيدًا عن تدخلات القوى الدولية الموجودة في الخليج العربي منذ فترة حرب الخليج الثانية، وتورد الكاتبة أن وجود تلك القوى في الخليج يجعل من دولها رهينة في كل قراراتها لصالح الولايات المتحدة وحلفائها. كما تناولت الكاتبة أمن الخليج في فترة حرب الخليج الثانية، وأوضحت أن دول لخليج في تلك الفترة كانت تعاني من أوضاع أمنية متوترة بداخلها؛ مما يعني أن تلك الحرب قد هددت أمنها الداخلي. ثم انتقلت الكاتبة بدراستها لتوضح أن حرب الخليج الثالثة قد أحدثت أوضاعًا أمنيةً غير مستقرة في العراق، مشيرةً إلى أن دول الخليج الأخرى رغم عدم تأثرها أمنيًّا من جراء تلك الحرب؛ إلا أن عدم الاستقرار الأمني في العراق ربما ينتقل إلى دول الخليج الأخرى؛ وعليه، أوصت، في دراستها، بأن يتم تفعيل أجهزة وآليات الدفاع لدول مجلس التعاون حتى تضطلع بدورها في حفظ أمن منطقة الخليج العربي.

دراسة محمد حمد القطاطشة وعمر حمدان الحضرمي (٢٠٠٦م)[٤]، **بعنوان: الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العُمانية**. وقد ركَّزَ الباحثان فيها على شخصية السلطان قابوس؛ كونه المحرك الأساس في قيادة صناعة السياسة الخارجية نحو الحداثة، وعلى أن سلطنة عمان تقود سياسة خارجية نشطة بعد تولي السلطان قابوس مقاليد الحكم في البلاد في ٢٣ يوليو عام ١٩٧٠م. وركَّزَ الباحثان على الثوابت التي تعتمد عليها السياسة الخارجية العُمانية، وفي مجملها الهدوء والاتزان والعقلانية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وعدم السماح للدول الأخرى بالتدخل في سياستها.

وسنقوم في هذه الدراسة، إضافةً إلى ما سبق، بإبراز المكاسب التي حققتها سلطنة عُمان جراء احترامها للمعاهدات والمواثيق الدولية، وهو ما أعطاها الحق في أن تكون دولة

---

[٤] محمد القطاطشة، عمر الحضرمي، "الثوابت والمرتكزات في السياسة الخارجية العمانية"، **مجلة المنارة**، العدد: ٤. ٢٠٠٧م.

تحظى باحترام وتقدير الدول والشعوب، نظير هذه السياسات التي اتبعتها؛ وهو ما ينعكس في علاقاتها بدول الخليج ؛ لكونها من مؤسسي مجلس التعاون، وينظر لها على أن تكون فاعلة في حلحلة الأزمات المختلفة.

دراسة مخلد عبيد مبيضين، (٢٠٠٨م)[٥]، **العلاقات الخليجية – الإيرانية (١٩٩٧–٢٠٠٦م)**، وقد اعتمد الباحث في دراسته على المنهج التحليلي والمنهج التاريخي في تتبع هذه العلاقات، وتهدف الدراسة إلى توضيح عناصر التقارب والتباعد في العلاقات الخليجية الإيرانية بشكل عام، والعلاقات الإيرانية السعودية بشكل خاص، خلال فترة رئاسة الرئيس خاتمي حتى رئاسة أحمدي نجاد، ويرى الباحث المذكور أنها فترة تميزت بعلاقات ممتازة وغير مشوبة بالخلافات، وذلك من منطلق قناعة البلدين في إقامة شراكة حقيقية؛ ضمانًا لحماية أمن الخليج، والابتعاد قليلًا عن الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة؛ لما أحدثته من خراب ودمار إبَّان حربها على العراق، ولذلك عملت السعودية والجمهورية الإيرانية على التعاون بما يكفل استقرار المنطقة، ويجنبها ويلات الدمار. ومما لا شك فيه أن هذه الدراسة متميزة في كونها تبحث في إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، كما أن فيها تحليلًا وفكرًا ورصانة في بيان العلاقات الخليجية – الإيرانية.

والحقيقة أن هذه الدراسة تتميز بتركيزها أكثر على العلاقات الخليجية — الإيرانية؛ مما يسهم في طرح مبادرة تحقق سلام دائم واستقرار في منطقة الخليج؛ نظرًا للنهج الجديد في السياسة الإيرانية الداعي إلى الانفتاح والحوار، والزيارات المتبادلة على أعلى المستويات، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية بين البلدين.

دراسة وضحة ذبيان المطيري، (٢٠١١م)[٦]، **دور مجلس التعاون الخليجي في أمن منطقة الخليج (٢٠٠٣–٢٠١١م)**، وقد هدفت الدراسة إلى تحليل ودراسة المحددات والمتغيرات المؤثرة على أمن منطقة الخليج، من خلال عرض المعوقات التنظيمية والسياسية المؤثرة على فاعلية دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن واستقرار منطقة الخليج العربي؛ في ظل التنافس الدولي على موارد المنطقة. وقد خلصت الدراسة إلى أنَّ التحديات التي تواجه

---

[٥] مخلد عبيد مبيضين، العلاقات الخليجية– الإيرانية، ١٩٩٧–٢٠٠٦م، **مجلة المنارة**، المجلد ١٤، العدد: ٢. ٢٠٠٨م.

[٦] وضحة ذبيان المطيري، **دور مجلس التعاون في أمن منطقة الخليج العربي**، (رسالة ماجستير، الأردن، ٢٠١١م).

دول مجلس التعاون تفرض عليها العمل بوعي شديد لجميع المتغيرات والتطورات الجارية على الساحتين الدولية والإقليمية، والارتقاء إلى مستوى التحدي، باعتبار أن التحدي الأكبر هو تحدي الاستقرار بما يلبي طموحات المواطن الخليجي. وقد ناقشت الدراسة الصعوبات التي واجهت دول مجلس التعاون بعد الأزمات المختلفة التي مرت بها المنطقة؛ بسبب آثار الحروب التي توالت على منطقة الخليج، ابتداءً من الحرب العراقية – الإيرانية (١٩٨٠م)، والتي كانت تبعاتها ثقيلة على دول مجلس التعاون، متبوعةً بالفواتير الباهظة التي تحملتها دول الخليج على إثر دخول القوات العراقية دولة الكويت في ٢ أغسطس عام ١٩٩٠م.

دراسة حمود بن عبد الله الوهيبي (٢٠١٢م)[٧]، **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عُمان، (٢٠١١-١٩٧٠)**، يدرس الباحث أثر الجغرافيا على السياسة الخارجية لسلطنة عمان، باعتبارات تباين الدول في مواقعها التي بموجبها تزداد أو تقل أهمية الدول والمخاطر المحيطة. وقد سعى الباحث في دراسته إلى بيان تأثير جغرافيا سلطنة عمان على السياسة الخارجية العمانية من خلال توظيف المنهجي التحليلي والوظيفي. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات، أهمها: العمل على تطوير المؤسسات والأجهزة المتعلقة بتثقيف السياسة الخارجية العمانية، ومنحها صلاحيات أوسع لاتخاذ القرار.

إلا أن هذه الدراسة لم تكن كافية؛ حيث رَكَّزَ الباحث على الموقع الجغرافي للسلطنة؛ لكون السلطنة تشرف على مضيق هرمز الذي يشكل همزة الوصل بين الشرق والغرب، ولم يتم التطرق إلى السياسة الخارجية تجاه الخليج العربي، والأزمات التي تشهدها المنطقة، وعُمان ليست بعيدة عن مناطق النزاع التي تشهد اضطرابًا في العلاقات بين دول الاقليم.

والدراسة أعلاه ركزت على الموقع الجغرافي للسلطنة وأهميته.

دراسة بسمة بنت مبارك سعيد، (٢٠١٤م)[٨]، **قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران والاتحاد الخليجي**، وتأتي هذه الدراسة في سياق قراءة رؤية عمان لفكرة الاتحاد الخليجي، والذي كان سببًا في إثارة قضية الاتحاد، والتعارض العماني في الأوساط الخليجية. وترى الباحثة في عرضها أن العلاقات الإيرانية العمانية لم تكن دائمًا في حالة من الانسجام

---

[٧] حمود بن عبد الله الوهيبي، **أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية لسلطنة عمان**، (رسالة ماجستير، ٢٠١٢م).

[٨] بسمة مبارك سعيد، **قراءة في رؤية عمان لقضيتي التقارب مع إيران**، (تقرير مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٤م).

والتوافق، بقدر ما تعبر عَمَّا تفرضه وتقتضيه حواكم الجغرافيا والمصالح المشتركة من استمرار لتلك العلاقة الإيرانية – العمانية.

وترى الباحثة أنه مع الإدراك العماني للتهديد الاستراتيجي الذي يمكن أن تمثله دولة بحجم إيران لأمن المنطقة، فإن تعامل سلطنة عمان مع هذا التهديد لا ينبغي أن يكون باستعداء إيران، والتعامل وفق منطق الخصم، بل لا بُدَّ من اتباع منطق الحوار في تسوية الخلافات. كما لا ينبغي أن تطرح فكرة ومشروع الاتحاد الخليجي ضمن رؤية مواجهة الخصم والتصدي لإيران كسبب؛ باعتبار أنّ السلطنة لا تقف من إيران موقف الضّدّ ولا ترى فيها خصمًا، ولا تشارك دول الخليج ذات المخاوف.

دراسة مريم بنت يوسف البلوشي (٢٠١٥)[٩]، **أثر العلاقات العمانية – الإيرانية في أمن مجلس التعاون بعد الربيع العربي. وتقوم على دراسة العلاقات العمانية – الإيرانية** التي تصفها الباحثة بالعلاقات الاستثنائية والمتمايزة عن بقية دول مجلس التعاون الخليجي، وأثر هذه العلاقة على أمن المجلس. وتخلص هذه الدراسة إلى أن سلطنة عمان تنتهج سياسة خارجية خارجة عن المألوف في المحيط الخليجي والعربي، وتشير الدراسة إلى أنَّ ارتباط عمان بعلاقات مع إيران قديم وتاريخي، فرضه الجغرافيا والمصالح المشتركة بين الدولتين، باعتبار أن السلطنة لا تشاطر دول الخليج توجسها من إيران، وأن رؤيتها تقوم على تحويل إيران لحليف استراتيجي سياسي واقتصادي، وفي بيان الأثر، فإن العلاقات الثنائية العمانية – الإيرانية أثرت على أمن مجلس التعاون من خلال دورها في التوصل للاتفاق النووي الإيراني ٥+١، وعدم المشاركة في التحالف العربي بقيادة المملكة في اليمن.

وركزت هذه الدراسة على العلاقات العُمانية – الإيرانية، وأغفلت السياسة الخارجية العُمانية تجاه الخليج العربي، وكيف يمكن لهذه الدول أن تكون قوة اقتصادية، ومن ثَمّ ينعكس اقتصادها على أمنها القومي، وتغافلت مشاكلها العالقة، وركزت جل اهتمامها على خدمة ورعاية مصالح مواطنيها؛ ليسود التوافق والتفاهم بين هذه المنظومة الخليجية.

---

[٩] مريم بنت يوسف البلوشي، أثر العلاقات العمانية – الإيرانية في أمن مجلس التعاون بعد الربيع العربي، **ورقة بحثية، المستقبل العربي**، ٢٠١٥م.